اولا :مفهوم الاقتصاد الصناعي :-

هو واحد من العلوم الاقتصادية ، او فرع من فروع النظرية الاقتصادية الذي يهتم بدراسة وتحليل الظواهر والعمليات الاقتصادية التي تحدث داخل القطاع الصناعي على مختلف مستوياته وفي مختلف فروعه ، واستخراج القوانين التي تحكم حركتها ومسار تطورها والاسس النظرية الكفيلة بمعالجة جوانبها المختلفة .

ثانيا :تطور الاقتصاد الصناعي :-

1 – التطور على المستوى النظري : قاد التطور الصناعي الى تحولات كبرى ليس على نطاق التطور الاقتصادي فقط ، بل وعلى نطاق الفكر الاقتصادي.

- اذ يعتبر مفكرو المدرسة المركانتلية أي التجارية وهم من انصار التجارة ، ان التجارة هي النشاط الاكثر اهمية في عملية تراكم راس المال لانهم اعتبروا ان ثروة البلد تتمثل في ما يمتلكه من ذهب وفضه .
- ويعتبر مفكرو المدرسة الفيزوقراطية وهم من انصار الطبيعة، الزراعة هي النشاط الاكثر اهمية في تراكم رؤوس الاموال لانهم اعتبروا الثروة هي الزراعة واعتبروا ان الصناعة هي السبب الرئيسي لتشويه النشاط الاقتصادي .
- أما مفكرو المدرسة الكلاسيكية وهم من انصار الصناعة ، الصناعة هي النشاط المحرك للاقتصاد المحلي بأكمله وهي مصدر التراكم في رؤوس الاموال لانهم اعتبروها الثروة الحقيقية للمجتمع .
- اما النظرة المعاصرة فهي نظرة واسعة تعتبر أن كل قطاع من قطاعات الاقتصاد المحلي هو مهم بحد ذاته لتداخل وترابط مختلف قطاعات الاقتصاد المحلي فيما بينها ، ومع هذا التداخل والترابط فأن كل قطاع يظل محتفظا بدوره الخاص في حركة التطور الاقتصادي .

2 – التطور على المستوى التطبيقي (العملي) : -

يرتبط مفهومالاقتصاد الصناعي بنشوء وتطور الصناعة خلال مراحل تأريخيه طويلة ومتعاقبة . وفي عهود ما قبل الثورة الصناعية التي حدثت في اواخر القرن الثامن عشر (العهد الاقطاعي)اتسم تطور الصناعة بالمحدودية من الناحية التقنية والاقتصادية ، حيث بقيت القاعدة الانتاجية ثابتة وبشكلها اليدوي البسيط ولعل من اهم ما حققته الصناعة في تلك الفترة هو تقديم السلع والخدمات للقطع الزراعية وبهذا يمكن ان نقول ان الصناعة في هذه المرحلة (لم تشكل قطاعاً مستقلاً ومهماً من حيث تأثيره في الاقتصاد المحلي) .

أما في مرحلة الثورة الصناعية وما تلاها يمكن القول ان هذه المرحلة شهدت ظهور القطاع الصناعي وبداية تطوره وبدأ يتبلور شيئاً المفهوم الحديث للقطاع الصناعي كما بدأ دور القطاع الصناعي يزدهر ، وذلك يعود لظاهرتين اساسيتين هما :

أ – ظاهرة نشوء السوق المحلية . ب – ظاهرة نشوء السوق الدولية .

أ - ظاهرة نشوء السوق المحلية : تعد مظهرا من مظاهر التقدم الاقتصادي والتي ترتبط بالعوامل الاساسية التالية :

1- من خلال انحلال وتفكك العلاقات الانتاجية الخاصة بالمجتمع الاقتصادي وبداية تبلور العلاقات الانتاجية الرأسمالية .

2- تطور الصناعات الحرفية ومن ثم تطور وسائل الانتاج من يدوية الى ميكانيكية ثم الى الة مبرمجة .

3- تطور كبير في وسائل النقل والاتصالات .

4- توسع حجم المبادلات التجارية ، بفضل تطور وسائل النقل وظهور العملات الوطنية ، وسيادة مناخ الحرية للانتقال داخل الدولة الواحدة .

ب – ظاهرة نشوء السوق الدولية : وقد كان تطور الصناعة على مستوى الاسواق الدولية مرتبط تاريخيا لنشوء وتطور العلاقات الرأسمالية ، ومن ثم تحطيم الاطر القديمة للصناعات اليدوية ونشوء الصناعات الحديثة القائمة على التقنية الالية في مرحلة الثورة الصناعية .ويمكن التميز بين ثلاث مراحل رئيسة لتطور الصناعة وتحويلها من الطابع الحرفي الى الصناعة الالية الحديثة ، هي :

1 – مرحلة التعاون البسيط : ويمتاز التعاون البسيط ببعض المميزات عن الانتاج الحرفي لأنه يقوم على جمع العديد من العمال في مؤسسة واحدة ، وبذلك يتيح امكانية التوفير في وسائل الانتاج ونمو الانتاجية .

2 – مرحلة المشغل : وهو التعاون القائم على تقسيم العمل ، والمشغل هو شكل لسير عملية الانتاج قد ساد في اوربا الغربية تقريباً منذ منتصف القرن السادس عشر حتى الثلث الاخير من القرن الثامن عشر ، وقد ادى التخصص وتقسيم العمل الى ارتفاع كبير في الانتاجية كما امتد الى ادوات الانتاج التي اصبحت اكثر ملاءمة للعملية التي اعدت لها . ويتلخص الدور التأريخي للمشغل في تهيئة مقدمات الانتقال من الانتاج الحرفي الصغير الى الصناعة الالية الكبرى .

3 – مرحلة الصناعة الالية : ان المشغل القائم على التكنيك البدائي والعمل اليدوي كان عاجزاً عن سد الطلب المتزايد على المنتجات الصناعية من قبل السوق الاخذة بالاتساع حيث تطور المؤسسات الصناعية كان يؤدي الى تزايد الطلب على وسائل الانتاج من ادوات والات ومواد اولية ، فكان الانتقال الى الانتاج الالي الكبير ضرورة اقتصادية .

ولقد ارتبطت هذه ظاهرة نشوء السوق الدولية بالعوامل الاساسية التالية :-

أ – حركة الاستكشافات الجغرافية منذ القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر .

ب – حركة الاختراعات وتطور العلوم وهذه كان لها تأثير كبير في تسارع خطى التقدم التكنولوجي .

ج – التراكم الواسع لرؤوس الاموال .

د – انهيار اسس النظام الاقطاعي في معظم البلدان الاوربية ، وتوسع حجم المبادلات التجارية العالمية بسبب تطور وسائل النقل والمواصلات الدولية من جهة وظهور العملات النقدية الدولية من جهة اخرى .

ومنذ الثورة الصناعية الكبرى اخذ القطاع الصناعي يشهد تطورات كمية ونوعية متلاحقة انعكست وما زالت تنعكس اثارها على مجمل الاقتصاد والحياة الاجتماعية ، وابرزها :

- ❖ الاتساع الهائل في نطاق الانتاج الصناعي وتركزه في مؤسسات ضخمة تجمع بين كميات كبيرة وانوع معقدة من وسائل الانتاج والتكنولوجيا الحديثة واعداد كبيرة من العاملين من مختلف الاختصاصات على اساس نظام دقيق ومعقد من العلاقات الفنية والاقتصادية المختلفة .
- ❖ التنوع الكبير في تشكيلة المنتجات الصناعية وظهور انواع واصناف جديدة من المنتجات بدون انقطاع كنتيجة للتقدم العلمي و التكنولوجي والتبدل في اذواق المستهلكين وارتفاع المستوى المعاشي للأفراد .

اولا : مفهوم المشروع الصناعي :-

المفهوم الرأسمالي للمشروع الصناعي : ارتكز الاقتصاد البرجوازي في تحديده لمفهوم المشروع الصناعي على الاسس الفكرية التي صاغها مفكروه الاوائل لنظرية المشروع اذ يرى هؤلاء المفكرون ان العملية الصناعية (الانتاجية) تعتمد على عناصر الانتاج وهي (رأس المال ، العمل ، المنظم ، الارض) . ومن ثم فأن **المشروع الصناعي هو**((تنظيم او وحدة اقتصادية تتمتع باستقلال ادارتها ويتم من خلالها توجيه ما يحصل عليه المنظم {entrepreneur} من عناصر الانتاج لإنتاج سلعة او خدمة واحدة تتجانس جميع وحداتها تجانسا مطلقاً ، من اجل بيعها في السوق بقصد تحقيق اقصى ربح)) .

ويلاحظ من هذا التعريف بانه يشمل جميع المشاريع التابعة للنشاط الخاص والتي تمارس نشاطها في السوق بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي تقوم به ، زراعياً او صناعياً او تجارياً وأياً كان حجم المشروع ، كما ويظهر من المشروع الدور الذي يقوم به المنظم حيث يتحمل المنظم لوحده مسؤولية جميع عناصر الانتاج الداخلة في العملية الانتاجية وادارتها في ظل سوق اقرب الى المنافسة التامة.

ويمكننا الوقوف على اوجه القصور في هذا المفهوم وعدم انسجامه مع الواقع الصناعي في وقتنا الحاضر ومن ابرز الانتقادات ما يأتي :

1) التعريف يفترض ان المنشأة الصناعية تتخصص بإنتاج سلعة واحدة وهو افتراض غير صحيح بل عادة ما يقوم المشروع الصناعي بإنتاج اكثر من سلعة سواء بصفة اساسية او بصفة ثانوية الى جانب منتجه الرئيسي .

2) ان فكرة التجانس المطلق للوحدات المنتجة من السلعة الواحدة غير موجودة في ارض الواقع الصناعي . ويعني التجانس الكامل ان تصبح كل وحدة منتجة بديلاً كاملا للوحدات الاخرى ، ليس مادياً فقط (أي من حيث المواد المستخدمة في انتاجها) ولكن ايضاً معنويا أي من وجهة نظر المشتري او المستهلك . ذلك بافتراض التجانس لمادي للوحدات المختلفة من السلعة المنتجة ، فالمنتجين انفسهم يميزون منتجاتهم من خلال وسائل الدعاية والاعلان فهم يحاولوا ان يأثرو في نفسية المستهلك وبالتالي ذوق المستهلك بالرغم من وجود التجانس المادي أي خلق حالة من عدم التجانس المعنوي .

3) القول بان المنظم هو الشخص الذي يتحمل مسؤولية الادارة واتخاذ القرارات لذلك يكافأ بالربح في حالة النجاح كما يتحمل الخسارة في حالة الفشل ، هو قول لا يتفق مع الواقع العملي للصناعة فقد ادى التطور العلمي في مجال الادارة وكبر حجم المشروعات الصناعية الى ظهور ما يسمى ب(الادارة المأجورة) اذ يقدم هؤلاء عملهم مقابل اجر .

اما المفهوم الاشتراكي للمشروع الصناعي : فقد عرف الاستاذ **(tingbergen)**المشروع الصناعي بانه { مجموعة من الانشطة تنفذ بطريقة منظمة وتحت مسؤولية جهة معينه }، كما يعرف احياناً على انه توليفة من انشطة مختلفة تتضمن استخداما للموارد من اجل تحقيق هدف محدد . ويلاحظ ان هذه التعاريف حاولت تناول المشروع الصناعي بصورة عامة كمشروع استثماري سواء كان عاماً او خاصاً ، له هدف محدد .